في الجميع فتامل السفر اى السفر مباحا لغير نقله فخرج بالمباح غيره فلا يحل له ان يسافر بواحدة منهن مطلقا فان سافر بها لزمه القضا للمتخلفات اما سفر النقلة ولو قصيرا فليس له نقل بعضهن ولو بقرعة اذ لم يرض بعض ولا يخلفهن حذرا من الاضرار بهن بل ينقلهن او يطلقهن او ينقل بعضا ويطلق بعضا فان خالف قضى للباقيات مطلقا او قرع بينهن وجوبا وان كان السفر قصيرا ان اراد اصطحاب واحدة منهن ولهن الرجوع قبل سفرها وبعده قبل مسافة القصر بالتي خرج لها القرعة ويجب عليها اطاعته ولو عاصيا بسفره ولا يقضي الزوج اى ان كان مسافرا بالتي طرحت لها القرعة وان لم تكن في نوبتها فان كانت في نوبتها لم يدخل نوبتها لمدة السفر ويقضيها لها اذا رجع وهبها اى وابا في السفر قال الكنجي هو متعلق بالمعصوبة لا بساكن لان مساكنتها في اقامة السفر لا فيه ويجوز للزوجة ان تهب لزوجها حقها من القسم او لبقية صواحبها ان لم تاخذ منه عوضا او رضي الزوج بذلك فان وهبته له حق به من نام منهن او لمعينة منهن خصابه اوله ولهن او لبعضهن قسم على الروس ولا يجوز تقديم ليلة الواهبة عما وقعت في خلاف حكمه ولها الرجوع قبل وفاتها ولو ان الثاني اعسر عليه الزوج فورا اذا علم ولا يقضيها فات قبل علم وقد سبق ما يتعلق من هذه المسالة وسن الخلع للزوج في جواز النزول عن السبع من هذه المسالة وسن الخلع للزوج في جواز النزول عن الوطا بالدراهم وغيرها ولو كان النزول له دون النازل كما افتى به شيخ الاسلام زكريا من الحنفية والشيخ برهان الدين الطرابلسي من الحنفية والشيخ برهان الدين من المالكية والشنشيني من الحنابلة قال العلامة سم واذا قرر الحاكم عدم النزول فليس له الرجوع

الرجوع على النازل بما دفعه اليه ما لم يشرط عليه تقريره فيما من الحاكم لحرمة واذا تزوج الزوج اى ولو قنا او غير مكلف جديدة اى ولو بجديد عندها بعد مفارقتها فلو مكثت عنده كذلك ثم طلقها ثم نكحها وجب عليه سبع ليال اربعة بقية الاول وثلاثة لها ان كانت ثيبا واما لو طلقها بعد الثلاثة ثم نكحها فالقياس انه يجب لها سبع زيادة على ما بقي لها من الاول ان كانت بكرا ويجري ذلك في النيب ابتداء قال العلامة مر وله حق الرجعية ثم ذكر لشيخنا انه لو تزوج جديدتين ليس له فكاحه غيرها وجب لها صف الزفاف وحمل على ما لو اراد القسم لها والعدد المذكور واجب على الزوج لنزول الحشمة بينهما وزيد للبكر لان حياها اكثر وجب مولاة ما ذكر كما يأتي لان الحشمة لا تزول بالمفرق ولو اراد البكر على السبع ولو باختيارها والثيب على الثلاث بغير اختيارها قضى الزايد للباقيات حتما اى وجوبا

ولو كانت امة اى او صغيرة تحتمل الوطء او خوريقا او قرنا بسبع ليال اى مع ايامها ولو حيض بالليالي نظرا لاصالتها ويحرم عليه فيها الخروج للجمعة والجماعة وعيادة بغير اذنها وقال العلامة ح ط ينبغي ان يراعى في التابع العادة فلا يحرم عليه لما ذكر وحكمة السبع لو نها عدد ايام الدنيا الذي عرفها نكرا لها متوالية لها بقلة متصلة لانها ليت على القمر ما يرد الدور فيها الى بكرا اى حقيقة ولو مرة او حكما كالثيب بغير وطء او مخلوقة كذلك بان زال عائلها المدة الشرعية ويقضي ما فوته للباقيات اى ولو قضيه سفرا في ان الاصح لشوز المراة اى ظهرت امارات كاعراض او عبوس في وجهه او خروج من منزله بلا عذر